أصول المنهج التداولي في التراث العربي من خلال أركان العملية التواصلية
(المخاطِب – المخاطَب – الخطاب)

د / نجاح مدلل
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي-

الملخص :

يتناول هذا المقال كل ما يرتبط بالنشاط التواصلي من حيث هو حوار، أخذ ورد، ارسال واستقبال، تأثير وتأثر، فهو يشمل الاهتمام بالسامع واعتبار الخطاب وبيان دور المتكلم في صياغة الخطاب وإنتاجه، والإلمام بكل العناصر الفاعلة في الخطاب، ومعيار الصدق والكذب، والقصد والنية، الخطاب ومقتضى الحال.

إن الاهتمام بالنشاط التواصلي يُعد من اهتمامات الدرس اللغوي العربي، ولهذا أردنا أن نخصص هذا المقال بالحديث عن اللسانيات التداولية في التراث العربي من خلال أركان العملية التواصلية (المخَاطَب – المخاطِب – الخطاب).

Le résumé:

Cet article aborde tout ce qui concerne l'activité communicative ,c'est un dialogue, la reciprocité , émission et réception impact et effet, il englobe aussi l'importance accordée à l'auditeur, et aussi à l'orateur.il donne la lumiére sur le role de style rhétorique de l'interlocuteur et sa formulation et la globaliation de tout les éléments effectifs dans le discours . et le critére de la sincérité , le mensonge et l'intention.

L'intérêt accordé à l'activité communicative est l'axe de chaque cours oral en arabe,et pour cela j'ai voulu consacrer cet article sur la l'inguistique inclus dans le patrimoine arabe à travers les piliers d'une operation communicative (l'auditeur , l'interlocuteur , et le discours).

يقول (محمد سويرتي) عن أسبقية العرب لمعرفة أصول الاتجاه التداولي:"إن النحاة والفلاسفة المسلمين، والبلاغيين والمفكرين مارسوا المنهج التداولي قبل أن يذيع صوته بصفته فلسفةً وعلماً، رؤيةً واتجاها أمريكيا وأوربيا ،فقد وظف المنهج التداولي بوعي في تحليل الظواهر والعلاقات المتنوعة"(1).

والمتأمل في تراثنا العربي بين كتب النحو والبلاغة واللغة وأصول الفقه يجده قد اتخذ اتجاهين بارزين هما: اتجاه يُعنى بالنظام اللغوي الذي يشمل أنظمة صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، ولكل مستوى من هذه المستويات مكوناته وعناصره وعلاقاته بالعناصر الأخرى داخل النظام الفرعي، ثم علاقة مجموع الأنظمة الفرعية بعضها ببعض دون الالتفات إلى المقصود وإلى مقتضيات المقام والقرائن الحالية، واتجاه آخر يُعنى بالمقام وما يتعلق به من قرائن غير لفظية كالدرجة الاجتماعية للمتكلم والسامع، وعلاقة كل منها بالآخر والحاجة النفسية والذهنية والحركات الجسمية لكل منهما وسكوته، والبيئة المكانية للحدث التواصلي ومجموع المشاركين فيه، كما أنهم لم يكتفوا بالسياق

الاجتماعي فحسب بل ضمّوا إليه السياق الثقافي والشرعي[2].ويمكن الكشف من وراء كل ذلك عن العديد من المبادئ التداولية التي تسهم في إقامة نظرية تداولية عربية المنشأ.

تداولية المخاطِب (المتكلم):

من أهم المبادئ والمفاهيم التي تجلت لديهم فيما يتعلق بتداولية المتكلم كركن رئيسي من أركان العملية التواصلية؛ هو تعريفهم للغة وحصرهم وظيفتها الأساس في التبليغ، يقول ابن سنان الخفاجي (ت 466هـ): "ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحاً جليا لا يحتاج إلى فكر في استخراجه وتأمّل فهمه، سواء كان ذلك الكلام منظوما أو منثورا... والدليل على صحة ما ذهب إليه...أن الكلام غير مقصود في نفسه، وإنما احتيج إليه ليعبر الناس عن أغراضهم ويفهموا المعاني التي في نفوسهم"[3].

يؤكد "ابن سنانّ هنا أن لا وظائف تداولية للغة خارج سياق الاتصال، والوظيفة الأساسية للغة هي التواصل والتبليغ، ولا يحتاج الانسان للغة إلا ليعبّر عن مقاصده وأغراضه، فنحن لا نتلفظ بالكلام لأجل الكلام وإنما لإبانة معانٍ معينة نقصد إليها قصداً.

وهذا ما أشار إليه "ابن جني" (ت392هـ) في تعريفه للغة حيث كان مبدأ القصد وربطه بمفهوم التلفظ واضحاً جلياً، إذ يقول: "حدّ اللغة أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم"[4]، فاللغة في مفهومه أصوات وملفوظات مجردة، فإذا أراد المتكلم التعبير عن قصده (غرضه) عمد إلى هذه الملفوظات يسكبها ويختار منها ما هو عن قصده أَبْيَن، ولمراده أجلى وأنسب، ولا يتلفظ إلا بما كان لتحقيق ذلك الهدف جديرا، ويتقاطع ابن جني في هذا مع ما تقرّه التداولية المعاصرة، إذ أن مجال اهتمامها الملفوظات داخل سياق التلفظ (المنجز الذاتي) أي: في ضوء التداول[5].

وإلى ذات المسألة أشار "ابن خلدون" (ت808هـ) في مقدمته قائلا: "اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني، فلابد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان، وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم، وكانت الملكة الحاصلة للعرب، من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد"[6].

وفي قوله هذا إشارة إلى امتلاك المتكلم ملكة اللغة وفق اصطلاحات الجماعة اللغوية الواحدة، للإبانة عن مقاصده وأغراضه، أي يكون للمتكلم قصد في التلفظ حتى تكون الملفوظات ذات معنى، أو ذات إفادة بتعبير التداوليين المعاصرين.

ويعد هذا الرأي نقيضا لما جاء به (أوستين) في إشارته إلى التلفظ من غير قصد، الذي يوازي عنده الفعل التعبيري، فقد يتلفظ المتكلم بأصوات صحيحة نحويا وصرفيا ومعجميا إلا أنها لا تؤدي الإفادة المتوخاة منها، أي لا تنجز فعلا لغياب قصد المرسل[7].

وفي إشارة إلى أهمية القصد الذي تناوله القدماء على اختلاف مذاهبهم واختصاصاتهم إذ راحوا يجعلون المعنى جميعه في القصد، قال (ابن فارس): "فأما المعنى فهو القصد"[8] فيحدد بالتالي الهدف من الكلام وغايته، وتحقيقا لذلك يطمح المخاطب إلى أن يكون كلامه مفهوماً دالاً دلالة يحسن السكوت عليها، مراعيا في ذلك تفاوت درجات المخاطبين في الفهم، وبالرغم من توحد المعرفة العرفية

بالأوضاع اللسانية، فإن على المخاطب أن يهتم بأنواع القرائن اللسانية والمقامية، ليجلي ما غمض من دلالات مقصودة، فالمتكلم إذا أراد إفهام السامع قصده بما يمتلك من لغة وجب عليه أن يكون عالما بقواعد تركيبها وسياقات استعمالها، أي بالمواصفات التي تنظم انتاج الخطاب بها، ومنه فالقصد عامل أساس في إنشاء العلامات والمواضعة عليها سواء أكانت علامات طبيعية أو علامات من صنف علامي آخر(9). بل منهم من يرى أن العلامة في ذاتها تنطوي على قصد المتكلم، يقول (المسدي): "إن العلامة تنطوي على القصد، إذ يقتضي دستورها الدلالي توفر في إبلاغ ما تفيده"(10)، وللقصد مكانه بارزة في الدرس البلاغي، إذ هو أساس عملية التواصل والإبلاغ.

ولقد ربط (ابن خلدون) بين القصد والأداء الفعلي للغة من طرف المتكلم، إذ يقول: " اعلم أن اللغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام"(11)، ويدل هذا التعريف على ربط القصد بالاستعمال والأداء الفعلي من طرف المتكلمين، ولا نلاحظ هنا فرقا بينه وبين (أوستين) في عرضه لنظرية أفعال الكلام وحديثه عن (الأفعال الانجازية)، حيث يربط الكلام بالفعل.

ومن أهم الدراسات البلاغية التي لاقت عناية فائقة في الدرس البلاغي القديم هي مسألتي الفصاحة والبلاغة والتمييز بينهما، فالفصاحة في اللغة بمعنى البيان والظهور، وفي الاصطلاح: عبارة عن الألفاظ الظاهرة المعنى، المألوفة الاستعمال عند العرب، وهي (الفصاحة) تكون وصفا للكلمة والكلام والمتكلم، يُقال: كلمة فصيحة، وكلام فصيح، ومتكلم فصيح.

أما فصاحة الكلمة فهو خلوّها و خلوصها من تنافر الحروف وغرابة الاستعمال ومخالفة القياس، والكراهة في السمع، أما فصاحة الكلام فخلوصه من عدم فصاحة بعض كلماته، وخلوه من تنافر الكلمات مجتمعة ومن ضعف تأليفه، ومن التعقيد اللفظي والمعنوي، وخلوه من كثرة التكرار وتتابع الإضافات، أما عن فصاحة المتكلم بأن يكون "ذا ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح"(12).

والبلاغة في اللغة بمعنى الوصول والانتهاء، وفي الاصطلاح: أن يكون مطابقا لمقتضى الحال وأن يكون فصيحا، والبلاغة تقع وصفا للكلام والمتكلم، فيقال: كلام بليغ، ولا يقال: كلمة بليغة.

أما بلاغة الكلام: بأن يكون الكلام مطابقا لما يقتضيه حال الخطاب مع فصاحة ألفاظ مفرداته ومركباته.

وبلاغة المتكلم عبارة عن ملكة في النفس يقتدر بها صاحبها على تأليف كلام بليغ، بحيث يكون مطابقا لمقتضى الحال، فصيحاً.

ومن أهم المواضيع المرتبطة، بالحقل البلاغي لدى العرب قديما ما جاء في باب الصدق والكذب، حيث يربط (النَّظَّام) مسألة الصدق والكذب خبراً أو إنشاء باعتقاد المتكلم بمطابقة الكلام للواقع، أي أنه ما طابق اعتقاد المخبر صواباً كان أم خطأ، والكذب عدم مطابقة حكمه له(13)، محتجاً في ذلك بقوله تعالى: (وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)(14) حيث إن كذبهم في قولهم (إنك

لرسول الله) وإن كان مطابقا للواقع لأنهم لم يعتقدوه، ومحتجاً أيضًا بأنه من اعتقد أمراً فأخبر به، ثم ظهر خبره بخلاف الواقع، يقال ما كذب ولكن أخطأ[15].

ويختلف عنه (الجاحظ) حيث إن الصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده، والكذب عدم مطابقته مع عدم اعتقاده[16]، فالجاحظ يرى أن الحكم الموجود في الكلام ثلاثة أقسام:

1- خبر صادق: وهو المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق له.
2- خبر كاذب: وهو ما لا يطابق الواقع مع الاعتقاد بأنه غير مطابق له.
3- خبر غير صادق ولا كاذب: وهو أربعة أقسام:
أ- الخبر المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه غير مطابق له.
ب- الخبر المطابق للواقع بلا اعتقاد.
ج- الخبر غير المطابق للواقع مع الاعتقاد بأنه مطابق له.
د- الخبر غير المطابق للواقع بلا اعتقاد.

تعرضنا سابقا لأهم المبادئ المتعلقة بتداولية المخاطِب(المتكلم) في البلاغة العربية، من نية القصد والتبليغ إلى الفصاحة والبلاغة إلى الصدق والكذب في الخبر، كما ميز البلاغيون إضافة إلى هذه المراتب باب الحقيقة والمجاز وباب الكلام البليغ ومراتبه وتنزيل المجهول منزلة المعلوم والبحث في السياق كذلك ،كله على اعتبار أنها أهم أشكال الاهتمام بالمتكلم.

تداولية المخاطَب (السامع):

لم يهتم الدرس البلاغي بالمتكلم فقط بل أولى عناية للسامع كأحد أهم أركان العملية الإبلاغية، وأهميته لا تقل عن أهمية المتكلم، ولئن كان المتكلم هو منشئ الخطاب ومنتجه، ويسمُه بكثير مما يميزه متكلماً عن الآخرين، فإن السامع هو من يُنشأُ له الخطاب ومن أجله، وهو مشارك في انتاج الخطاب مشاركة فعالة، وإن لم تكن مباشرة، فالمتكلم حين يراعي مقام الخطاب، وأحوال السامع، وأشكال إلقاء الخبر إليه، وأنماط الطلب التي ينشئها... فهو إنما يستحضر السامع في كل عملية إبلاغية، ولو بصورة ذهنية، إن لم يكن حاضرًا عياناً[17].

والخطاب كما أنه " يحمل الخصائص التمييزية للمتكلم، فهو ينبئ بطبيعة السامع الذي أنشئ من أجله، بل إن الخطاب في ذاته يكون في أغلب الحالات بحسب ما يريد السامع لا المتكلم، وتلك هي سمة اللسانيات التداولية الحديثة التي تتقاطع فيها مع البلاغة العربية"[18].

وسيعرض هذا الجزء من المقال أهم المحاور التي اهتمت بحضور المخاطب في العملية الابلاغية والدرس البلاغي عموماً.

يعد السامع أهم عنصر في العملية الإبلاغية، ويقتضي فهمه لما يستمع إليه بناء على ما هو متداول في اللسان العربي، ووضوح الكلام متعلق بمدى فهم السامع له، وهي قيمة تداولية ترتبط بالسامع، ولقد خصص البلاغيون حديثا حول هذا المقام، في تعريفهم للكلام وإفادة الخبر، يقول (ابن فارس): "أما واضح الكلام فالذي يفهمه كل سامع عرف ظاهرة كلام العرب، كقول القائل: شربت ماء،

ولقيت زيداً"[19] كما ضبطوا إفادة الخبر في "استفادة المخاطَب من ذلك الحكم(...) كقولك: زيدٌ عالمٌ لمن ليس واقفا على ذلك"[20].

ويعرّف الخبر بالنظر للسامع بأنه " ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه وهو إفادة المخاطب أمراً ... نحو قام زيد وقائم زيد"[21].

وقد ميزت البلاغة بين أنواع من المخاطَبين وعليه فإن للخبر ضرب بحسب أحوال المخاطَبين[22]:

1- أن يكون خالي الذهن من الحكم، وفي هذه الحالة يلقى إليه الخبر خاليًا من أدوات التوكيد، ويسمى هذا الضرب من الخبر ابتدائيا.

2- أن يكون مترددا في الحكم طالباً أن يصل إليه اليقين في معرفته، وفي هذه الحالة يحسن توكيده له ليتمكن من نفسه، ويسمى هذا الضرب طلبياً.

ويستحسن تقويته بإدخال (اللام) أو (إن) على الجملة (إن زيداً عارف) (لزيد عارف).

3- أن يكون منكراً له، وفي هذه الحالة يجب أن يؤكد الخبر بمؤكد أو أكثر على حسب إنكاره قوة وضعفاً، ويسمى هذا ضربا انكاريا، مثل قوله تعالى في سورة (يس) (فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ)[23]، وهو خبر ابتدائي وبعد انكارهم ورد قوله: {قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ}[24]، حيث وجب تأكيده.

ومن أهم المحاور المتعلقة بالسامع والتي رصدها البلاغيون بالعناية والدراسة مسألة وجوب حضور السامع أثناء المحادثة والعملية الإبلاغية، فالجاحظ في خضم حديثه عن التبليغ اللغوي، استدل على حاجة اللغة إلى الوسائل التعبيرية الأخرى غير اللغوية، فقد قال: "فأما الإشارة فباليد وبالرأس وبالعين والحاجب والمنكب إذا تباعد الشخصان وبالثوب وبالسيف"[25] وكما ورد في كتابه الحيوان معنى مطابق لهذا المعنى في قوله " فأما الإشارة فأقرب المفهوم منها: رفع الحواجب وكسر الأجفان وليّ الشفاه وتحريك الأعناق وقبض جلدة الوجه، وأبعدها بأن تلوي بثوب على مقطع جبل تراه عين الناظر"[26]

فالمتكلم لا يستعمل هذه الإشارة الجسمية الحركية إلا في حضور السامع، وحضوره في هذه الحالة مهم، " فالإقبال بالوجه له دور مهم في فهم القصد وتبليغ المراد والتفاهم بين الناس، ولا يكفيك الاستماع إلى محدثك، إنما يجب أن يكون هناك جمع بين الاستماع والمشاهدة للإحالة بمعرفة ظروف الكلام ومقاماته، والتمكن من مشاهدة الحالة التي تصحب الخطاب كما يمارسه صاحبه"[27].

ومن المحاور البلاغية التي عدت المخاطَب عنصراً فاعلاً في العملية الإبلاغية، هو محور اعتبار السامع والتأدب في الكلام معه " فكثيرا ما يلجأ المتكلم إلى العدول عن دلالة الكلام إلى غرض آخر، تأدبا مع المخاطب، فيما يُعرف في الدرس البلاغي بأساليب التأدب في الكلام فلو أن أحدهم مثلا قُدِّم له طعاماً لا يشتهيه، فهو لا يبلغ ذلك بشكل مباشر إلى مخاطبه، بل يعدل إلى ذكر سبب آخر... كأن

يقول مثلا أشكو من ألم في المعدة أو غيرها"[28]، وفي هذا تجاوز وخرق لمبدأ التعاون الذي وضعه (جرايس) حيث وضح فيه الاختلاف بين ما يقال وما يقصد، فما يقال هو: ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها التلفظية، وما يقصد هو: ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر، لكن قد يضطر المتكلم لخرق هذا المبدأ مفضلا لذلك التأدب في الكلام مع المخاطَب (السامع).

ومن بين أهم القضايا البلاغية المرتبطة بالسامع وعلاقته بالخطاب، الحذف وهو لا يرتبط بالنص فحسب، بل يرتبط بدرجة دراية السامع بالخطاب ودواعيه، وهو أسلوب تميل العرب إلى استعماله فَهُمْ للإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، والإيجاز أحد طرق الحذف فقد جاء الحذف في تراكيب العرب حيث كان أبلغ ،وذكر المحذوف عبثاً وإطناباً يتنزه عنه البليغ وصاحب الذوق السليم، لأن المعنى يفهم بدونه، فالمقام أو الأسلوب كلاهما يدل على المحذوف؛ ومن شروطه حضور السامع ومعرفته بمواطن الحذف، والقرائن الدالة على المحذوفات، نحو شهادة الحال واعتبارات السياق والظروف المحيطة بالكلام ومن ذلك: "قولهم لرجلٍ مُهْوٍ بسيفه في يده: زيداً: أي اضرب زيداً، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من التلفظ به، وكذلك قولهم للقادم من سفر: خَيْرُ مَقْدمٍ ؛ أي قَدِمتَ خَيْرَ مَقْدمٍ"[29] ويقول (عبد القاهرالجرجاني) بشأن الحذف "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عند الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم بيانا إذا لم تُبِنْ"[30]

ويكون الحذف تداخلا في المجال مع مفهوم (الافتراض المسبق) الذي يعد أحد مجالات اللسانيات التداولية الحديثة، وهو "يهتم بدراسة المعارف المشتركة بين المتكلم والسامع، أو بين ما ينبغي أن يكون معروفا، أو يفترض العلم به سابقا قبل إجراء الخطاب"[31] ويعرفه شاهر الحسن بقوله: " هو مفهوم براجماتيكي تتضمنه العبارة في المقام الذي ترد فيه من حيث المعلومات المشتركة (المعروفة مسبقا) لدى المتكلم والمخاطب"[32] وبالتالي يعد الخطاب المرسل معلوم من قبل السامع على أساس ما كان مفترضا مسبقا بينهما، وليس بإمكان المتكلم حذف أي عنصر من عناصر الخطاب دون معرفة السامع له مسبقا.

ونكتفي بهذا القدر من توضيح كل ما يتعلق بالسامع في العملية الإبلاغية على كثرتها مثل أسلوب الالتفات والقصر وأسلوب الحكيم.

ومما سبق نكتشف أن حضور السامع ودوره في العملية الإبلاغية لا يقل أهمية عن حضور المتكلم، فإذا كان المتكلم هو من أنشأ الخطاب، فالسامع هو الذي يقوم بتحليله وتأويله، والتأويل يعد المفتاح لفهم الخطاب ونجاح العملية الإبلاغية.

تداولية الخطاب :

أما عن تداولية الخطاب فقبل أن نشير إلى أهم القيم التداولية التي عني بها هذا الجزء من المقال، كان لزاماً علينا أن نحدد مفهوم الخطاب أولاً:

لقد عرف العرب قديما في دراساتهم: مصطلحات عديدة ومتنوعة دالة على مفهوم الخطاب، وقد تقاطعت في كثير من المناحي؛ منها الكلام، الكلمة والنص، لكن أقرب هذه المفاهيم للدرس اللساني الحديث في تحديده لمفهوم الخطاب هو ما جاء به (سيبويه) في كتابه "الكتاب" حيث إنه لم يكن خالصا في النحو بل اشتمل على كثير من العلوم اللغوية، ففيه تحليل للخطاب العربي وتأسيس لقواعد كلام العرب، ولقد درس بعض المفاهيم المتعلقة بدلالات الكلام مع مراعاة المقام والسياق، واقترب من مفهوم الخطاب الذي تحدث عنه المعاصرون، وقد استوجب مراعاة حال المستمعين، واختيار اللفظ المناسب، وقنوات الاتصال والتواصل، وكل ما من شأنه أن يساعد في عملية التخاطب، وقد مثّل (سيبويه) لذلك في باب ما يختار فيه الرفع وجائز فيه النصب،[33] وذلك في مثاله (علم علم الفقهاء) برفع العين ونصبها من اللفظة الثانية، " وهو خطاب مقبول في النظام اللغوي للعربية، لأنه يشير في ذلك إلى ارتباط التراكيب بالسياق الكلامي والموقف الذي يقال فيه، فالكتاب هو كتاب في النحو والبلاغة"[34]، أما (الزمخشري)، فهو يفسر قوله تعالى:{ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ}[35] ومعنى (فصل الخطاب) عنده "البَيّن من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به لا يلتبس عليه، ومن فصل الخطاب؛ وملخصه: أن لا يخطئ صاحبه مضان الفصل والوصل (...) وكذلك مضان العطف وتركه، والإضمار والإظهار والحذف والتكرار (...) وفصل الخطاب: الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الصحيح والفاسد والحق والباطل والصواب، والخطأ"[36] والدرس العربي في عمومه لم يفصل الخطاب عن ظروفه المحيطة ودوافع الاستعمال، وهذه من أهم القيم التداولية التي ميزته.

ومن أهم السمات البارزة في عناصر المقاربة التداولية في كل خطاب هو عنصر السياق والمقام الذي أولاه البلاغيون ما ألوه من عناية واهتمام، والمقام عندهم يتضمن عناصر شتى أهمها الخطاب وطرفاه (المتكلم والمستمع) وما يكتنفه من ظروف وملابسات، وهو ما عرف الآن بـ (سياق الحال) لدى الغربيين، يقول تمام حسان: "وحين قال البلاغيون لكل مقام مقال، ولكل كلمة مع صاحبتها مقام، وقفوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى فقط، وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على السواء، ولم يكن "مالينوفسكي" وهو يصوغ مصطلحه الشهير "سياق الحال "context of) situation) يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها"[37].

وهذه الفكرة وثيقة الصلة بالتداولية، هذا العلم الذي يعنى بالعلاقة بين النص وعناصر الموقف التواصلي المرتبطة بشكل منظم، وبين فكرة الحال، وأشار صلاح فضل إلى هذه الصلة، حين قال: "ويأتي مفهوم التداولية هذه ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة "مقتضى الحال" وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية "لكل مقام مقال"[38].

وفكرة (المقام) كانت محور أعمال البلاغيين بعد ذلك، فالعسكري (ت395هـ) يؤكد على مراعاة حال المخاطبين وظروف الخطاب، حيث يقول: "وإذا كان موضوع الكلام على الإفهام، فالواجب أن تقسم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطب السوقيّ بكلام السوقة، والبدوي بكلام البدو،

ولا يتجاوز به عمّا لا يعرف إلى ما لا يعرفه، فتذهب فائدة الكلام وتنعدم منفعة الخطاب"[39]، وفي إشارة منه إلى ضرورة مناسبة الكلام إدراكات المستمعين وحالاتهم يقول: " وينبغي أن تعرف أقدار المعاني، فتوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فتجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حال مقاماً، حتى تقسم أقدار المعاني، على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار الحالات"[40]، ويستشهد على ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ،فإنه "لما أراد أن يكتب إلى أهل فارس كتب إليهم بما يمكن ترجمته... فسهّل الألفاظ كما ترى غاية التسهيل حتى لا يخفى منها شيء على من له أدنى معرفة في العربية، ولما أراد أن يكتب إلى قوم من العرب فخّم اللفظ، لما عرف من فضل قوتهم على فهمه وعادَتهمْ لسماع مثله"[41].

ولا يقتصر الأمر في باب المقام على مراعاة حال المخاطبين فحسب،؛ بل إن الغرض الذي يكتب فيه يتحكم كذلك في خصائص الخطاب، حيث نجد السكاكي (ت626هـ) يلفت الانتباه إلى مقامات مختلفة من الكلام ، فيقول :"...لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة ،فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم.... ومقام الجدّ يغاير مقام الهزل... ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار..."[42].

ومن خلال هذا الكلام نجده يحدد طبيعة الخطاب بحسب الظروف المحيطة، وبحسب قصد المتكلم، وبحسب السامع كذلك، ثم نجده يتكلم فيما بعد عن علاقة الكلم بعضها ببعض وتشكيل البناء الداخلي للكلام في قوله: "ثم إذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال"[43] فمقتضى الحال أن يكون الكلام مطابقا للحال والمقام والظروف الخارجية المحيطة بالخطاب وما يتعلق بالمخاطَب ومكانته...، ويضيف (السكاكي) مردفاً حول أحوال الكلام: " فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك حسب المقتضى ضعفا وقوة، وإن كان مقتضى ذلك طي ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه، وإن كان المُقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة، فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب(...) وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها ، والإيجاز معها أو الإطناب "[44].

وفي نهاية هذا المبحث نرى أن البلاغة العربية وثيقة الاتصال باللسانيات التداولية ونظرية التداول اللغوي بصفة عامة، لكونها تطرقت بالدراسة إلى العملية التواصلية التي تعد أساس التداول، كما يمكن القول أن (التداولية) تعد وجها من وجوه البلاغة، كونهما يشتركان في قضايا متداخلة بينهما، فإن كانت البلاغة تبحث عن مطابقة المقال لمقتضى الحال فإن التداولية تبحث هي الأخرى في حال الاستعمال وأحوال المتكلمين وعناصر المقام.

الهوامش :

([1]) ، محمد سويرتي، اللغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي (مقال)، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج28، ع3، يناير، مارس، 2000، ص:30، نقلا عن: خليفة بو جادي، خصائص التركيب اللغوي، ص:75.

(2) ، ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص:84-85.

(3) ، ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1982، ص:209.

(4) ، ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، ط2، 1952، ج1، ص:33.

(5)، ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص:29.

(6) ، عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة- ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذي الشأن الأكبر، نسخة محققة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، 2003، ص:469.

(7) ، ينظر:عبد الهادي بن ظافر الشهري،استراتيجيات الخطاب ،ص:191.

(8) ، أحمد ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلاهما، حققه وقدّم له مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1963، ص:192.

(9) ، ينظر: المرجع نفسه، ص:183.

([10])، عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية، تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص:62.

([11]) ، ابن خلدون، المقدمة، ص:565.

([12]) ، القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح: محمد عبد المنعم خفاجي، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت- لبنان-، ط5، 1980، ص:72.

([13]) ، ينظر: المرجع السابق، ص:86.

([14]) ، سورة المنافقون، الآية:01.

([15]) ، ينظر: القزويني،الإيضاح في علوم البلاغة، ص:88.

([16]) ، ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

([17]) ،خليفة بوجادي، خصائص التركيب اللغوي ، ص:96.

([18]) ،المرجع السابق، الصفحة نفسها.

([19]) ،ابن فارس، الصاحبي، ص:74.

(20) ،أبو يعقوب يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1987،ص: 166

(21)، ينظر: المرجع نفسه، ص:74.

(22) ، ينظر: أبو يعقوب يوسف السكاكي،المرجع السابق، ص: 170-171، ومحمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية والخطاب، افريقيا الشرق، المغرب، ط2، 2002، ص:35. وينظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة،ص:92-93.

(23) ، سورة يس، الآية: 14.

(24) ، سورة يس، الآية: 16.

(25) ، الجاحظ، البيان والتبيين، ص:79.

(26)، الجاحظ، الحيوان ، ص:48.

(27) ، بشير ابرير، مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللساني العربي، مجلة التراث العربي، صادرة عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد 90، حزيران/ يونيو ، ربيع الآخر1412، 2003 ، ص:03.

(28) ، خليفة بو جادي، خصائص التركيب اللغوي، ص:99.

(29) ، ابن جني، الخصائص، ج1، ص:274.

(30) ، عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:146.

([1]3)، خليفة بوجادي، خصائص التركيب اللغوي، ص:100.

(32) ، شاهر الحسن، علم الدلالة السيمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية، دار الفكر، عمان- الأردن، ط1، 2001، ص:176.

(33)، سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخفاجي، القاهرة، ط3، 1998، ج1،ص:69.

(34) ، عبد الحكيم سحالية، الخطاب بين الدرس اللغوي العربي القديم واللسانيات، مجلة حوليات التراث، العدد9، 2009، ص:03.

(35) ، سورة ص، الآية:20.

(36) ، الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، (د،ت)، ج3، ص:365.

(37) ، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2004، ص:372.

(38) ، صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص:26.

(39) ، أبو هلال العسكري، الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (دط)، 1998، ص39.

(40) ، المرجع نفسه، ص:153.

([1]4) ، المرجع نفسه، ص:155.

(42) ، السكاكي، مفتاح العلوم، ص:168.

(43) ، المرجع نفسه، ص: 168-169.

(44)، المرجع السابق ، ص:169.